Journal of Petroleum Research and Studies

Open Access
No. 34 part ،2 April ،2022 pp. 20-35

P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

DOI: http://doi.org/10.52716/jprs.v12i1(Suppl.).642

قياس وتحليل أثر الايرادات النفطيـــة في معدلات التضخـــــم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 – 2015)

Measuring and analyzing the impact of oil revenues on inflation rates in the Iraqi economy for the period (1990-2015)

Khtam Hatem Al-jbwry[1*], Mohmmed Mohsen[2], Ibraheem skran[3]
Imam al-Kadhim College of Islamic Sciences, Babylon Departments
[1*]Corresponding Author Email; khtamaljbwry98@gmail.com
[2]mohmmedmohsen9@gmail.com, [3]ibraheemskran1@gmail.com

6th Iraq Oil and Gas Conference, 29-30/11/2021

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

الخلاصة:

تعد الثروة النفطية احدى المقومات الاساسية في البلدان التي تمتلك تلك الثروة ويعتبر العراق ثالث اكبر البلدان التي تمتلك ثروة نفطية بعد المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية والذي يشكل النفط اكثر من 95))% في موازنته العامة، الا ان الاعتماد المفرط على هذه الثروة في تمويل اقتصاداتها جعلها تتسم بالريعية اذ تختلف تأثيرات تقلبات اسعار النفط على البلدان المصدرة بحسب نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي اذ نجد البلدان التي تكون ذات اقتصاد احادي الجانب تكون اكثر عرضة لتقلبات اسعار النفط وما لهذه التقلبات من تأثيرات كبيرة على ارتفاع الاسعار بشكل عام وحدوث التضخم الذي يكون ارتفاع الاسعار فيه بشكل مستمر ويعتبر التضخم احد متغيرات الاقتصاد الكلي الذي يتأثر بشكل كبير بالتقلبات التي تحدث بأسعار النفط والذي يؤثر بالاقتصاد بشكل واضح، وعلى هذا الاساس ركز البحث على ايضاح تأثير التغيرات او التقلبات التي تحدث في اسعار النفط على احدى متغيرات الاقتصاد الكلي وهو التضخم، اكد البحث بضرورة تنويع مصادر الموازنة وعدم الاعتماد على مورد واحد ريعي وهو النفط بضرورة تبني سياسات اقتصادية تتلاءم مع دور القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي وتخفيض معدلات التضخم من خلال تبني سياسة اقتصادية ملائمة.

الكلمات المفتاحية: الايرادات النفطية، التضخم، الاقتصاد العراقي.

Abstract

The oil wealth is one of the main componets in the countries that possess this wealth and Iraq is the largest who has oil wealth after the however the excessive adoption 0f this wealth in financing its economic made it a richelism the effects of oil prices fluctuations vary by countries in the outstanding countries, as countries with the side Monitoring to oil prices and what these fluctuations are of great implications inflation is one of the variable

Open Access
No. 34 part ،2 April ،2022 pp. 20-35
P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

of the macro-economy, which is affected by large fluctuations in the price of oil, which affects the economy clearly, on this basis, the study sought to explan the impact of changes or fluctuation that occur in oil prices on one of the variable of macroeconomic and inflation the study recommendedthe need to diversify the sources of the budget and the lack of reliance on a single resource rent, which is the need to adobt beconomic policies appropropriate to the role of the oil sector in the iraqi economy and reduce inflation through of appropriate economic.

Keywords: Oil Revenues, Inflation, the Iraqi Economy.

المقدمة:

تشكل الموارد المالية للنفط اهمية كبيرة في اقتصاديات البلدان النامية ومنها العراق حيث تعتمد على عائدات النفط كمصدر رئيس لتمويل برامجها ويصنف اقتصاد العراق ضمن الاقتصادات النامية على الرغم من انها تدخل في اطار الاقتصادات النفطية التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية، ويعتبر التضخم احد الظواهر غير الطبيعية اوغير المرغوب بها التي تعاني منها اغلب اقتصادات دول العالم النفطية ومنها العراق وما لهذه الظاهرة من تأثير على مجمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، اذ مر الاقتصاد العراقي خلال العقود الاخيرة بتذبذبات كبيرة في المتغيرات الاقتصادية تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها الا ان السمة المشتركة خلال السنين الماضية اذ شهد العراق ارتفاعاً كبير في الاسعار بشكل كبير اذ اصبح التغير في اسعار النفط ذات تأثير واضح على ارتفاع الاسعار، وبناءا على تلك العلاقة بين الايرادات النفطية وبين التضخم جرى البحث على تعزيز تلك الاهمية وربط الجانب النظري بالجانب العملي.

المبحث الاول/ الاطار المنهجي للبحث

اولا- مشكلة البحث:

هل ان لزيادة الايرادات النفطية له تأثير على مستوى التضخم بالعراق؟ وكيف يمكن ان تسهم في علاجه؟

ثانيا - أهمية البحث:

تمكين الباحثين و المهتمين بالبحث العلمي من التعرف على اثر الايرادات النفطية ودورها في مشاكل التضخم، وبهذا ستشكل الدراسة نقطة الانطلاق نحو دراسات أخرى مستقبلية.

ثالثا- هدف البحث:

يهدف البحث: إلى بيان طبيعة التأثير المتبادل بين زيادة الايرادات النفطية وارتفاع الرقم معدلات التضخم واثارها على ارتفاع الاسعار.

Open Access
No. 34 part ،2 April ،2022 pp. 20-35
P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

رابعا ـ فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: (هناك تأثير معنوي ملموس لنمو الايرادات النفطية على معدلات التضخم في العراق).

أسلوب البحث:

اعتمد البحث الأسلوبين (الاستقرائي، الاستنباطي) فضلا عن الاسلوب الكمي في تحليل العلاقة بين نمو الايرادات النفطية وارتفاع معدلات التضخم.

المبحث الثاني / الاطار النظري

التأصيل النظري للنفط

التمهيد:

يعد العراق من البلدان النفطية التي تحتل موقعاً متقدماً بين الدول العالمية والعربية لضخامة انتاجه واحتياطيات فضلاً عن انه احد الاعضاء المؤسسين لمنظمة اوبك، وان مسار هذا القطاع وإنجازاته التنموية اتسمت بالتذبذب طيلة العقود الماضية بسبب الظروف السياسية التي مر بها البلد وضعف ادخال التكنولوجيا وتلكؤ انتاجه مما ادى الى انخفاض قدرته الانتاجية وعلى هذا الاساس يمكن تعريف الايرادات النفطية او العوائد وهي الايرادات التي تحصل عليها الاقطار المنتجة للنفط والغاز، ومن المتعارف عليه ان حجم العوائد النفطية يتناسب طردياً مع مع ارتفاع اسعار النفط ودرجة السيطرة الوطنية ومستوى الانتاج فبأجتماع الامور اعلاه تزداد العوائد النفطية.

اولاً: اسواق النفط العالمية:

تعرف السوق النفطية على انها السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول، يحرك هذا السوق قانوني العرض و الطلب فضلا عن عوامل اخرى كالعوامل السياسية والمناخية [1] وتتكون الاسواق النفطية العالمية من مجموعة من الاطراف المتعاملة في السوق وكما يأتي:

المجموعة الاولى :- هي البلدان النفطية المنتجة و المصدرة اذ ان هناك دول يقتصر انتاجها على سد حاجاتها المحلية وتكاد تكون مساهمته محدودة في السوق النفطية العالمية مثل ماليزيا و البحرين و بروناي، وهناك دول مصدرة للنفط مثل دول الاوبك*و الاوابك*.

المجموعة الثانية :وتضم الشركات النفطية الكبرى وهذه تتكون مما ياتي:

1- الشركات الشقيقات السبع وهي خمسة شركات امريكية وشركة بريطانية وشركة اخرى بريطانية هولندية ثم تقلصت هذه الشركات الى خمسة شركات.
2- الشركات النفطية المستقلة.
3- الشركات النفطية الوطنية.

المجموعة الثالثة :البلدان المستهلكة للنفط الخام وتتكون مما يأتي [2] سوق الطاقة الكبيرة في المجموعة الاوربية (OCED) ومنها تكونت وكالة الطاقة الدولية.

Open Access
No. 34 part ،2 April ،2022 pp. 20-35
P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

1- البلدان النامية المستهلكة للنفط.

2- بلدان اوربا الشرقية.

ثانياً: العوامل التي تحدد اتجاهات اسعار النفط:

يعد النفط سلعة استراتيجية تحكمها ابعاد اقتصادية و سياسية وامنية بحيث تؤثر هذه العوامل على مختلف الاطراف في سوق النفط ومن اهم هذه العوامل التي تحدد اتجاهات اسعار النفط هي [3]:

1- العامل السياسي: انه العامل الاكثر اهمية في المكانة و التأثير على عملية تحديد السعر البترولي نتيجة تنوع اهميتها (السياسية و الاقتصادية و الاستراتيجية و الصناعية) وعلى حياة الشعوب و دول العالم المختلفة و البترولية منها بشكل خاص بالماضي او الحاضر او المستقبل من خلال المواقف و السياسات التسعيرية التي اتبعتها و طبقتها مختلف الاطراف البترولية المعنية بذلك مثلا الشركات البترولية ابان سيطرتها و هيمنتها السابقة و كيفية تحديدها للسعر البترولي وفق قواعد تسعير خضعت لتأثير العامل السياسي، او من خلال مواقف واجراءات وتدابير بلدان منظمة أوبك[4].

2- حجم الاحتياطي: يعد من العوامل التي تؤثر في مسار سعر النفط الخام وفي ضوء هذا الاحتياطي يمكن تحديد مدى ندرة النفط الخام، ومن المتعارف عليه ان اسعار النفط الخام لا تأخذ مسارا واحد وانما كلما تغيرت التوقعات حول حجم الاحتياطي فان مسارات السعر سوف تتغير تبعا لذلك، ومثال على ذلك ما تمتلكه السعودية من امكانات فعالة ومؤثرة في استقرار سوق النفط الدولية من خلال ضخامة احتياطياتها و انتاجها النفطي مما يمكنها ان تؤدي دورا اساسيا في السوق الدولية [5].

3- الطلب على النفط: ان التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض او ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب يمثل العوامل الاكثر اهمية في تفسير تذبذب الاسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية، و تبرهن التطورات التي شهدتها الفترة القريبة الماضية بان الطلب على النفط هو العامل الرئيسي الذي يمكن ان يفسر التذبذب الحاد الذي شهدته اسعار النفط الخام للفترة الماضية [6].

4- سعر صرف الدولار: لقد اثبتت الدراسات ان التغير في اسعار صرف الدولار تخلق اثر كبير على صناعة النفط العالمية اذ ان انخفاضه يزيد الطلب على النفط و يخفض من انتاجه الامر الذي يؤدي الى ارتفاع اسعار النفط حيث ان الارتفاع الكبير الذي يبدو في الاسعار الاسمية لسلة اوبك لم يكن حقيقيا، فأرتفاع معدلات التضخم وانخفاض اسعار الدولار امام العملات الرئيسية ساهم الى حد بعيد في اتساع الهوة بين القيمة الحقيقية والاسمية حيث لم تتجاوز ذروة المعدل السنوي للاسعار الحقيقية (75.2) دولار امريكي للبرميل المسجل عام (2008)، كما ان مقدار الزيادة في الاسعار الحقيقية اكثر تباطؤ عنه بالأسعار الاسمي[7].

5- المصادر البديلة: ان يكون لها تأثير على المدى القريب ان النفط يلبي اكثر من ثلثي الطلب على الطاقة العالمية وان اغلب التقنيات الحالية قد صممت لاستخدام النفط و الغاز من حيث ان المصادر البديلة مازالت بطيئة التطور من حيث مجالات و تقنيات استخدامها[8].

Open Access
No. 34 part ،2 April ،2022 pp. 20-35
P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

6- عرض النفط: ان العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الاسعار السائدة بالسوق ويتحدد كذلك بالإمكانية الانتاجية في وقت معين وليس معنى توفر احتياطات نفطية كبيرة من السهل زيادة الانتاج فور ارتفاع الطلب اذ يلزم تنمية الحقول المكتشفة و تزويدها بالوسائل القادرة على استخلاص النفط من باطن الارض ومعالجته و تخزينه وضخه بالطرق الحديثة، وفي ظل السيطرة شبه المطلقة لشركات النفط العالمية خلال الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع السبعينيات كان عرض النفط يعتمد على معدلات الانتاج التي تتحدد بما تقرره تلك الشركات استجابة للطلب العالمي المتسارع بقصد اعادة بناء اقتصاديات الدول الصناعية التي دمرتها الحرب، اما العرض العالمي اليوم يعتمد على سياسات الدول المنتجة مجتمعة او منفردة [1].

ثالثاً: الوسائل والسبل للنهوض بواقع القطاع النفطي:

من اهم الوسائل للنهوض بالقطاع النفطي مايأتي: [8]

1- **التنوع الاقتصادي**: تتطلب تحديد مدى حساسية اقتصاد العراق تجاه أسعار النفط في الاسواق العالمية ومستويات انتاجه، والتراجع في الاقتصاد الوطني الذي تسببه هيمنة مصدر واحد للثروة وضع خطة لتطوير قطاع الطاقة من شانها تشجيع التنويع والتوازان الاقتصادي على مدي الطويل، وزيادة حصة الناتج المحلي غير النفطي الذي يتضمن قطاعات الطاقة غير النفطية والقطاعات الاخرى.

2- **تحقيق أعلى مستوى من الايرادات الحكومية:** هو تحقيق اعلى مستوى من الايرادات الحكومية عن طريق الاستثمارات المتعلقة بقطاع الطاقة.

3- **على الحكومة العراقية اتخاذ خطوات رئيسة لرفع انتاجها المستقبلي من النفط**: واهم تلك الخطوات منح عدد من كبرى شركات النفط العالمية (عقود الخدمات التقنية) من أجل تطوير (12) حقلا" من حقول النفط الضخمة والعمل على زيادة انتاجها وبطبيعة الحال تعد توقعات الانتاج المستقبلي لتلك الحقول امرا" غير محسوم، فهناك (3) حالات لانتاج النفط.

أ- حوالي (13) مليون / ب / ي بحلول 2017 يتبعه انخفاض سريع بعد سنة 2023.
ب-حوالي (9) مليون / ب / ي بحلول 2020.
ت-حوالي (6) مليون / ب / ي بحلول 2035.

4- التأكد من انشاء البنية التحتية لتفريغ حقول النفط بدءا" من فوهات الابار وحتى خطوط الانابيب الرئيسية في الوقت المحدد وبالتوافق مع استراتيجية العراق لفصل النفط الخام.

ان اعادة تأهيل الخط الاستراتيجي الرابط بين الشمال والجنوب وزيادة القدرة التصديرية على طرفي الخط: سيعملان معا" على منح العراق فرصا" جديدة للاختيار بين الاسواق والمسارات التصديرية المختلفة، ويتجنب العراق الافراط في الاعتماد على سوق اقليمية واحدة فأن الاستراتيجية توصي بإنشاء منظومة تسمح للعراق

Open Access
No. 34 part ،2 April ،2022 pp. 20-35
P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

بتخصيص الجزء الاكبر من نفطه الخام للأسواق الاسيوية مع المرونة في تمرير ما يصل الى نصف انتاجه مرورا" بالحدود الشمالية حتى البحر المتوسط والبحر الاحمر كبديل عن مضيق هرمز[9].

الاطار النظري للتضخم:

يعد التضخم من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم الاقتصاديات النامية أو المتقدمة "وعلى حد سواء" نظرا للآثار المختلفة على مجمل التغيرات الاقتصادية الكلية (الدخل، الاستخدام، الاستثمار، ..... الخ)، التي تسبب تغير القيمة الحقيقية لتلك المتغيرات مما يعني حتما خلق صعوبات في تقدير تلك المتغيرات أو التنبؤ بمسارات تغيرها، فضلا عن فقدانها النقود لقوتها الشرائية بسبب عامل التضخم، ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن التضخم يعني الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ناتج عن زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي من السلع والخدمات، وناتج عن أسباب متعددة قد تشتمل بزيادة المعروض النقدي مما يفقدها القوة الشرائية لها عبر الزمن[10].

كما يشمل وضعا اقتصاديا تضعف فيه القوة الشرائية للوحدة النقدية بسبب ارتفاع الأسعار إلى مستويات عالية وبموجب ذلك تزداد سرعة دوران النقود، ويقتصر دورها كوسيط للتبادل قد تسبب بفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة.

ومن هذا نجد ان التضخم يقترن بأمرين: الاول ان يكون الارتفاع في الاسعار واضحاً وملموساً وشاملاً في المجتمع، والثاني ان يكون هذا الارتفاع ممتداًنحو فترة من الزمن اي هو ذلك الارتفاع الذي يترك اثراً ملموساً على مايسمى بالقوة الشرائية للنقود[11].

اولاً: أنواع التضخم:

هنالك العديد من الانواع للتضخم أهمها:

1- التضخم الظاهر (الصريح): والذي يتحقق بشكل زيادة فعلية في الأسعار، أي إن الزيادة في الأسعار هذه تكون حقيقية أي متحققة فعلا في السوق.
2- التضخم المكبوت (غير الظاهر) أي التضخم المخفي: أي انه التضخم الذي يتحقق بشكل ارتفاعات غير واضحة في الأسعار بحيث لا تظهر الارتفاعات في الأسعار في السوق، وهذا النوع من التضخم يمكن أن يحصل في ظل السياسات والإجراءات التي تمنع ظهوره وتحققه العلني بشكل ارتفاع في الأسعار[12].
3- التضخم الزاحف: وهو ذلك التضخم الذي ينشأ زيادة في الأسعار بشكل بطيء ومعتدل أي بمعدل اقل من 15%، ويعتبر هذا النوع من التضخم مقبول لدى الاقتصاديون حيث انه لا يشكل أي خطر على التوازن الاقتصادي والنشاط الاقتصادي.
4- التضخم الجامح (المفرط): وهو ذلك التضخم الذي ترتفع فيه الأسعار بمعدلات عالية جدا تصل إلى آلاف المرات في فترة وجيزة نسبيا ويرافق ذلك زيادة في سرعة تداول النقودوانعدام الثقة بالنقود من قبل الأفراد، ويعتبر هذا النوع من اخطر أنواع التضخم نظرا لعدم قدرة الحكومة والسلطات النقدية من

Open Access
No. 34 part ،2 April ،2022 pp. 20-35
P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

السيطرة عليه، ومن أمثال ذلك ماحصل في ألمانيا عام (1921) وعام (1923) حيث تضاعفت الأسعار مئات المرات، وكذلك شهد الاقتصاد العراقي في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين اختلال كبير في نسبة مكوناته المختلفة (الإنتاجية والخدمية) وتدهور قيمة الدينار العراقي وظهور السوق الموازية وبروز ظاهرة الدولرة.

5- التضخم المتسارع (المتسلسل): هو التضخم الذي يحدث في الفترة التي شهد انخفاض في الإنتاج حيث تبدأ أسعار السلع والخدمات بالارتفاع قليلا وقد تستمر في ذلك بشكل يثير القلق لدى المستهلكين، وهم شراء السلع والخدمات التي تفوق حاجتهم، خاصة شراء السلع المعمرة أو التحوط بشراء السلع الملموسة [11].

6- التضخم الركودي: ذلك النوع من التضخم الذي تزداد فيه معدلات الأسعار والبطالة معا، إذ إن ارتفاع التضخم يوفر نسبة ملائمة لزيادة الإنتاج والاستثمار وبالتالي ترتفع الأسعار ويرافق تلك الزيادة في الإنتاج والاستثمار زيادة معدلات الاستخدام وانخفاض معدلات البطالة، وإذا كان الاحتكار كامل أو مهيمن، فلا يستطيع احد إجبار الشركات المحتكرة على تخفيض أسعار سلعها وخدماتها في حالة الركود ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة [13].

ثانياً: آثار التضخم:

ان التضخم ظاهرة غير مرغوب فيها كونه يمثل إحدى الآفات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية التي قد تصيب الاقتصاد القومي وتؤدي إلى شل حركته [9]، ويترك آثار واضحة وسلبية في حالات متعددة ومن اهم هذه الاثار مايأتي:

أ- الاثار الاقتصادية للتضخم:

اثر التضخم على إعادة توزيع الدخل: ان التضخم يصيب أصحاب الدخل المحدودة والثابتة بشكل كبير ويؤدي الى تناقص القوة الشرائية لدخولهم بسبب ارتفاع الاسعار ومن ثم تراجع المستوى المعيشي لهم، أما أصحاب الدخول المرنة والمنتجين فهم يستفيدون من الارتفاع بالاسعار من خلال اجورهم أو ارباحهم وبالتالي الحفاظ على المستوى المعيشي ولحل هذه المشكلة تسعى العديد من النقابات أو الحكومات الى تضمين ارتفاع الاسعار ضمن الاجور للمحافظة على القوة الشرائية [9].

آثار التضخم على ميزان المدفوعات: ان التضخم يؤدي بسرعة الى ارتفاع حجم العجز بميزان المدفوعات بسبب تعرض الصناعة المحلية لمنافسة شديدة من الخارج ما ينجم عن ذلك من طاقات عاطلة وبطالة وانخفاض في مستوى الدخل المحلي، وكذلك زيادة الطلب على السلع المستوردة وانخفاض الطلب على السلع المحلية، اي ان المستوى المعيشي للافراد ينخفض بسبب انخفاض الدخول له وذلك بسبب عدم وجود فرص العمل وانخفاضها

اثر التضخم على النمو الاقتصادي: هناك أراء مختلفة حول مدى تأثير التضخم على النمو الاقتصادي، فبعضهم يرى تأثير التضخم ايجابي على قدرة الاقتصاد وعلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو وهناك من يقول عكس ذلك، ان اصحاب الرأي الاول اي تأثير التضخم ايجابي يعتقدون ذلك وذلك لان التضخم يعمل على اعادة توزيع الدخل

Open Access
No. 34 part ،2 April ،2022 pp. 20-35
P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

لصالح المنتجين بشرط ان تكون الزيادة في اسعار السلع والخدمات اكبر من الزيادة في تكاليف الانتاج وهذه الزيادة في ارباح المنتجين ودخولهم سوف تؤدي الى رفع حجم الادخار وحجم الاستثمار على مستوى الاقتصاد ككل، اما الرأي الآخر القائل ان تأثيره سلبي وذلك بسبب تأثيره على سعر الفائدة الحقيقي سلبياً بأرتفاع الاسعار ومن ثم تقليل حافز الافراد لشراء السندات التي يقوم ببيعها قطاع الاعمال لتمويل مشاريع جديدة وبالتالي يقلل من حجم الاستثمار وبالتالي يقلل من الناتج المحلي الإجمالي [14].

يؤثر التضخم على قيمة العملة الوطنية: ان التضخم يؤدي الى التخلي عن العملة الوطنية او اللجوء الى عملة وطنية اجنبية اكثر ثبات وهذا الامر ينعكس على اسعار المواد الاستهلاكية ويؤدي الى ارتفاعها وينخفض بذلك قدرة اصحاب الدخول المحدودة والعكس بالعكس بالنسبة لاصحاب الدخول الناشئة عن الارباح كرجال الاعمال والتجار [15].

ب ـ الاثار الاجتماعية للتضخم:

ان انخفاض القوة الشرائية لاصحاب الدخول المحدودة والاجور الثابتة وزيادة القوة الشرائية لاصحاب الدخول الناشئة من الارباح سيؤدي الى زيادة الاختلال وعدم التوازن الاجتماعي بين الافراد وسيؤدي ذلك الى ظهور عادات اجتماعية مرتبطة بابعاد اقتصادية كالرشوة والسرقة والتهرب الضريبي وكذلك تدني ولاء الموظفين لاعمالهم والبحث عن فرص للكسب المشروع وغير المشروع وكذلك تدني انتاجية العمل بسبب عدم احساسهم بعدم عدالة الاجور، ويؤدي التضخم الى انخفاض قيمة النقود والدخول النقدية وخاصة لذوي الدخول المحدودة وما يترتب على ذلك من تدهور المستوى المعيشي لأعظم افراد المجتمع[10].

المبحث الثالث / الاطار التطبيقي

اولا- تأثير الايرادات النفطية على معدلات التضخم للمدة (1990-2015)

ان ارتفاع أسعار النفط سيؤدي الى ارتفاع الايرادات النفطية الذي يؤدي بدورة الى ارتفاع معدلات التضخم ومن ثم الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات مما يؤثر سلبياً على افراد المجتمع وخصوصاً ذوي الدخل المحدود، ويؤدي ايضاً إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والتوزيع، وفي كثير من الأحيان نلاحظ ان الارتفاع المستمر بالاسعار يجعل النقابات العمالية تطالب برفع مستويات الاجور من اجل ان تستطيع السير مع هذا الارتفاع، وتعتبر أسعار المواد الغذائية هي الأكثر تضررا من ارتفاع الايرادات النفطية بسبب التأثير المباشر لارتفاع تكاليف الإنتاج، ولكن بشكل غير مباشر أيضا من خلال الانخفاض في العرض الناتج عن استبدال المحاصيل الغذائية بإنتاج الوقود[14].

ويلاحظ إن الزيادة الحادة لأسعار المواد الغذائية الأساسية ستقلص بلا شك القدرة الشرائية للعمال مما سينتج عليه في النهاية ضغوط على الأجور، وافترض البحث وجود علاقة طردية بين الايرادات النفطية و معدلات التضخم ومن خلال الجدول (1) نلاحظ ان الايرادات النفطية انخفضت في عام 1991 اذ بلغت (196.5) مليون دولار بعد ان كانت (1027.5) مليون دولار مليون دولار في عام 1990، رافق ذلك ارتفاع في معدلات التضخم اذ بلغ

Open Access
No. 34 part ،2 April ،2022 pp. 20-35
P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

(185) في عام 1991 بعد ان كان (53.65) في عام 1990، ونلاحظ من ذلك ان العلاقة عكسية بين المتغيرين وهذا يعني مخالفة الفرضية الاقتصادية القائلة وجود علاقة طردية بين الايرادات النفطية ومعدل التضخم ويعود ذلك لفرض العقوبات وان الاختلال نتيجة فرض العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد العراقي وما ادى له من منع في تصدير النفط فضلا الى لجوء الحكومة الى للاصدار النقدي الجديد لسد العجز المالي الكبير مما ادى الى ارتفاع معدلات التضخم، واستمر اثر ذلك حتى عام 1995 [16].

اما في عام 1995 فقد ارتفعت الايرادات النفطية الى (16.2) مليون دينار ورافق هذا الارتفاع انخفاض في معدل التضخم اذ بلغ (387.8)، وهذا خالف النظرية الاقتصادية ويعود ذلك نتيجة لتوقيع العراق مذكرة التفاهم ليصبح بامكان العراق تصدير النفط مقابل الغذاء وهذا يعني بقاء جزء من العقوبات الاقتصادية مما ادى الى اختلال الاقتصاد العراقي، ويلاحظ في السنوات التي تلت عام 1996 فقد كانت وفق النظرية الاقتصادي فقد ارتفعت الايرادات النفطية مع ارتفاع معدلات التضخم والعكس بالعكس[17].

اما في عام 2004 فقد ارتفعت الايرادات النفطية بسبب ارتفاع اسعار النفط عالمياً وبلغت (22431.5) مليون دولار ورافق ذلك انخفاض في معدلات التضخم اذ بلغت (27).

اما في عام 2007 و 2008 فقد ارتفعت الايرادات النفطية وبلغت (41001.8) مليون دولار و(63422.3) مليون دولار ورافق ذلك انخفاض في معدلات التضخم اذ بلغت (30.8) و(2.7) اي عدم مطابقة النظرية ويعود ذلك لاتباع البنك المركزي سياسة نقدية تتماشى مع رفع قيمة الدينار العراقي من خلال رفع أسعار الفائدة[18]، واما الاعوام التي تلت 2008 فقد كارت وفق النظرية الاقتصادية.

اما العامين الاخيرين من البحث فقد كانا عكس النظرية الاقتصادية حيث بلغت الايرادات النفطية (88112) مليون دولار و(96923) مليون دولار واما التضخم فقد ارتفع ليبلغ (2.2) و(1.4) ويعود ذلك لسوء الاوضاع الامنية التي مر بها البلد في هذه السنين، والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

Journal of Petroleum Research and Studies

Open Access
No. 34 part ،2 April ،2022 pp. 20-35

P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

جدول(1) الايرادات النفطية ومعدلات التضخم في العراق للمدة (1990-2015) [19-22]

السنوات	الايرادات النفطية(مليون دولار)	معدلات التضخم%
1990	1027.5	53.65
1991	196.5	185
1992	104.3	83.6
1993	38.8	207.6
1994	10.9	448.1
1995	16.2	387.8
1996	49.3	-14.7
1997	135.9	23.1
1998	104.3	14.8
1999	118.9	12.6
2000	237.4	5
2001	300.8	16.4
2002	521.2	19.3
2003	8124.2	33.6
2004	22431.5	27
2005	26799.3	37
2006	31778.4	53.2
2007	41001.8	30.8
2008	63422.3	2.7
2009	42462.1	-2.8
2010	53620.7	2.4
2011	91678	5.6
2012	100604	6.1
2013	95248	1.9
2014	88112	2.2
2015	96923	1.4

Journal of Petroleum Research and Studies

Open Access
No. 34 part ،2 April ،2022 pp. 20-35

P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

ثانيا- قياس أثر الايرادات النفطية في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015)

1- توصيف النموذج: تعد مرحلة توصيف النموذج من أهم مراحل بناء النموذج القياسي وأصعبها ويعرف النموذج بشكل عام بانه تمثيل رمزي مبسط للواقع، اما النموذج الاقتصادي فيعرف بانه مجموعة العلاقات الاقتصادية التي توضع عادتا بصيغة رياضية تسمى المعادلة وفي هذه المرحلة يعتمد على النظرية الاقتصادية لتحويل العلاقة بين المتغيرات الى معادلات رياضية باستعمال الرموز[23].

ستحدد في هذه المرحلة متغيرات النموذج وتحديد المتغير المستقل بالايراد النفطي (R) لمعرفة مدى تأثيرها علىالمتغير التابع بمعدل التضخم (IN) و (C) هو المتغير العشوائي كما في الجدول (2)، وكما موضح في المعادلة الآتية:

$$IN = C + R$$

جدول (2) المتغيرات المستقلة والتابعة

المتغير	الرمز	نوع المتغير
الايرادات النفطية	R	مستقل
معدل التضخم	IN	تابع

2- قياس وتحليل النموذج

أ- **اختبار استقراريه السلاسل الزمنية (Stability Testing of Time Series)**

تعرف السلسلة الزمنية بانها عدد المشاهدات احصائية التي تصف تغير الظاهرة في الزمن لذ فهي أداة احصائية تستخدم لدراسة الظاهرة مع الزمن ومعرفة سلوكها واتجاهاتها والتنبؤ بمعلماتها لمرحل زمنية مقبلة والتحقق ما إذا كانت هذه الظاهرة تخضع لتقلبات دورية أو موسمية ليكن ذلك أساس للتخطيط والدراسة المقبلة.

ولكي تكون السلسلة الزمنية مستقرة لابد من توافر ثلاثة شروط هي:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن.
- ثبات التباين Variance عبر الزمن.
- أن يكون التباين المشترك Covariance بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية.

وتبين النتائج ان الايرادات النفطية استقرت بالفرق الاول بقاطع عند مستوى معنوية (1% و5% و 10 %) وبقاطع واتجاه وبمستوى معنوية (1% و5% و 10 %) وبدون قاطع ولا اتجاه عند مستوى معنوية (1% و5% و 10 %)، اما معدلات التضخم فقد استقرت عند مستواها وبدون قاطع او لا اتجاه وعند مستوى معنوية (5% و 10 %).

Journal of Petroleum Research and Studies

Open Access
No. 34 part ،2 April ،2022 pp. 20-35

P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

ب ـ اختبار جوهانسون للتكامل المشترك Johansen Integration Test

عند تقدير علاقة انحدار بين عدد من المتغيرات في صور سلاسل زمنية غير مستقرة فمن الممكن أن تكون علاقة الانحدار المقّدر بينهما عبارة عن علاقة زائفة، وذلك بسبب أن التغير في هذه المتغيرات قد يكون راجعا إلى متغير آخر هو الزمن، يؤثر فيهما جميعا مما يجعل تغيراتها متصاحبة، أو بعبارة أخرى قد تكون العلاقة بينهما علاقة اقتران أو ارتباط وليس علاقة سببية، وعلى الرغم من أن احد حلول عدم استقرارية السلسلة هو أخذ الفرق، لكن إجراء الانحدار للمتغيرات في صورة فروق لكل واحد ليس بالحل الأمثل، إذ إن هذا الإجراء قد يؤدي إلى فقدان خصائص المدى الطويل، ونتيجة لذلك فقد ظهرت نتائج تحمل خصائص المدى القصير والطويل وتكون هذه النتائج مستقرة حتى وان كانت المتغيرات في الأصل غير مستقرة وهذه بداية فكرة التكامل المشترك[24].

وتعد منهجية "جوهانسون" و"جوهانسون – يوليوس" اختبار لرتبة المصفوفة، ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يُستعمَل اختباران إحصائيان مبنيان على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى Maximum eigenvalues test ($\lambda_{\max}$).

أولاً :. اختبار الاثر (Trace)

- فرضية العدم: H0:q=0
- الفرضية البديلة: H1:q>0

يهدف هذا الاختبار إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدارسة خلال المدة الزمنية للمشاهدات والتأكد من مدى استقراريهما وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، ومن خلال مخرجات برنامج ال (E-views-10) وجدنا ان القيمة المحتسبة بلغت (26.85130) وهي اكبر من القيمة الحرجة البالغة (15.49471) فضلاً عن أن قيمة (P) أي (P-Value) هي أقل من (5%)، إذ بلغت (0.0007) وهذا يعطينا النتيجة ذاتها، أي قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم ، مما يدل على وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كما في الجدول رقم (3):

جدول(3) نتائج اختبارات الاثر لمتغيرات النموذج

Trend assumption: Linear deterministic trend Series: IN DR				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0007	15.49471	26.85130	0.595134	None
0.0139	3.841466	6.054715	0.231449	At most 1

Open Access
No. 34 part ،2 April ،2022 pp. 20-35
P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

ثانياً. اختبار أنجن للجذور المميزة العظمى (Maximum eigenvalue):

بالطريقة ذاتها التي استعملت في اختبار الاثر يمكننا اختبار فرضيات النموذج في اختبار أنجن[25].

ومن خلال مخرجات برنامج ال (E-views-10) وجدنا ان القيمة المحتسبة لاختبار (Max-Eigen) بلغت (20.79659) وهي أكبر من القيمة الحرجة البالغة (14.26460)، فضلاً عن أن قيمة (P) أي (P-Value) بلغت (0.0040) هي أقل من (5%)، وهذا يعطينا النتيجة ذاتها، أي قبول الفرضية البديلة و رفض فرضية العدم، وكما مبين في الجدول رقم (4) ادناه:

جدول (4) نتائج اختبارات (Maximum eigenvalue)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0040	14.26460	20.79659	0.595134	None
0.0139	3.841466	6.054715	0.231449	At most 1

ج- تقدير النموذج بطريقة متجهات الانحدار الذاتي (VAR)

يعد نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) (Vector Auto Regression) من أكثر النماذج مرونة في تحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات[26] (Multivariate Time Series) كما أنه يعد امتداداً طبيعياً من نموذج الانحدار الذاتي أحادي المتغير(Univar ate Autoregressive model) إلى السلاسل الزمنية الحركية متعددة المتغيراتseries (Dynamic multivariate time).

ومن خلال نتائج التقرير نجد الاتي:

IN (-1) = -12.00007 + 1.003803R (-1)

- بلغت قيمة R-squared نسبة (0.920098)، وهذا يعني أن (92%) من التغيرات التي تحصل بالمتغير التابع تعود الى المتغيرات المستقلة والنسبة المتبقية (8%) تعود الى عوامل أخرى تدخل ضمن المتغير العشوائي
- بلغت قيمة R-squared Adj. نسبة (0.912834) اي ان الباحث نجح في اختيار متغيرات البحث.

من خلال المعادلة التقديرية للنموذج القياسي المختار نلاحظ أن المتغير المستقل الايرادات النفطية يسير على وفق منطق النظرية الاقتصادية فقد ارتبطت بعلاقة طردية مع المتغير التابع معدل التضخم[27].

Journal of Petroleum Research and Studies

Open Access
No. 34 part ،2 April ،2022 pp. 20-35

P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

اولا- الاستنتاجات:

1. ان ريعية الاقتصاد العراقي واحادية ايراداته النفطية ساهمت في اختلالات الموازنة العامة، مما انعكس بشكل سلبي على اداء الوحدات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي ضعف النمو.
2. ادت الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي في زيادة الاتجاهات التضخمية فضلا عن طبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة للمدة التي اشار اليها البحث.
3. كذلك كانت طبيعة الظروف السياسة المتعلقة بالحروب والحصار الاقتصادي لمدة البحث (1990 – 2015) برفع معدلات التضخم بعيد عن دور الايرادات النفطية في ذلك.
4. اثبت القياس الاقتصادي للعلاقة بين الايرادات النفطية والتضخم معنوية حيث بلغ معامل التحديد (R^2) (0.92).

ثانيا- التوصيات:

1. معالجة الاختلالات الهيكلية التي اصابة الاقتصاد العراقي (اختلالات هيكل التجارة، اختلال هيكل الموازنة العامة) مما يساهم في استقرار الاسعار.
2. تنويع قاعدة العرض (الناتج المحلي الاجمالي GNP) لتقليص حجم الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي.
3. تخفيض معدلات التضخم من خلال تبني سياسة اقتصادية ملائمة تنويع مصادر الايرادات العراقية لمواجهة المخاطر والخسائر في حالة انخفاض الايرادات النفطية لتساهم في عمليات التنمية.

Open Access
No. 34 part ،2 April ،2022 pp. 20-35
P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

المصادر:

1. مجاهد، بشير، خويلدات، محمد وذان، اثر تقلب اسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر – الامارات العربية المتحدة)، 2012-2013، ص (7- 20) على الموقع الالكتروني:
http://dspace.univouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/4462/1/KhouildatOuadane.pdf
2. عبد الرضا، نبيل جعفر، اقتصاديات النفط، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص 93.
3. الدوري، محمد احمد، مبادئ اقتصاديات البترول، جامعة الموصل، 1987،ص 350 – 351.
4. إلهيتي، أحمد حسين علي، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2000 ،ص 124.
5. فياض، الزائدي، محمد خليل، خالد علي، الازمة المالية العالمية و اثارها على اسعار النفط الخام، 2009، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي عدد12، 2013 ،ص 18.
6. بلقلة، ابراهيم، تطور اسعار النفط و انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000 – 2009، مجلة الباحث، عدد12، 2013، ص11.
7. عطية، اشرف ابراهيم، الاقتصاد السياسي اقتصاد النقود والبنوك، 2009، ص123.
8. تغريد داود سلمان داود، اثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، 2016، المجلد24، العدد4 ، ص1055-1056
9. الوادي، العساف، محمود حسين، احمد عارف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2009. ص168 من الموقع
http://www.google/ur/?sa=t&rct=j&q=&esrc
10. الزيني، عماد الدين محمد، العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الازهر بغزة سلسلة العلوم الانسانية، 2013، المجلد 13، العدد 1، ص 338.
11. ياس، اسماء خضير، تحليل معدلات التضخم في العراق (2000–2010)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامع، العدد السادس و الثلاثون، 2013، ص48.
12. خلف، فليح حسن، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جدار الكتاب العالمي، عمان، 2007، ص 314-319.
13. النسور، أياد عبدالفتاح، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص196.
14. Iraq contract Revisions Clear obstatac To Oil in the middle Ea Logorigg. H University press 1968.
15. Iraq first Licensing Round – perqua lific ation Iraq Oilporum October 2006.
16. طوروس، وديع، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتب، الطبعة الأولى، 2010، بيروت، ص19-195.
17. التقرير الاستراتيجي العراقي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2008-2011.

Open Access
No. 34 part ،2 April ،2022 pp. 20-35
P- ISSN: 2220-5381
E- ISSN: 2710-1096

http://www.google/ur/?sa=t&rct=j&q=&esrc

18. ابو الرب، زياد، العوامل المؤثرة على اسعار النفط ، على الموقع الالكتروني:

http://www.abuelrub.com/blog/1

19. السمهوري، محمد سعد، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية الأولى، ص 456-457.

20. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية (2003- 2013)

21. وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، الحساب الختامي للسنوات (1978 – 2002) وكذلك الحساب الختامي للسنوات (2008– 2011).

22. تقرير صندوق النقد العربي الموحد لسنة 3.2015- البنك لمركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، نشرات متفرقة (1990 – 2015).

23. صندوق النقد الدولي ، نشرات متفرقة (1990 -2012).

24. عبد الزهرة، عبد اللطيف حسن علي ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج الابطاء الزمني (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 34، المجلد 9 2013، ص33.

25. السيفو، وليد أسماعيل وأخرون، "أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي"، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006، ص156.

26. Damodar N. GujaratiBasic Econometrics, New York, 2003.

27. عبد الرزاق، الجبوري، كنعان عبد اللطيف ، أنسام خالد حسن ، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة ،عدد 33، 2011 ص 24-27.